

اهتمام الحكومة بقطاع الضيافة دليل على الجدية في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية

## النائب الأول زار "هورিকা الكويت 13" دعماً للمعارض الوطنية وتعزيز تنافسية المنتجات المحلية

العنبري: إمكانيات هائلة يمتلكها قطاع الضيافة في خلق الوظائف وتنويع الدخل

آخر، وقدرته على جذب استثمارات الشركات المحلية والأجنبية، بالإضافة للمباردين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقالت العنبري بعد قطاع الضيافة من بين الركائز التي تستهدف الحكومة تطويرها ودعمها بإجراءات نوعية تتنوع منتجات الشركات والفنادق والمطاعم يجعل قطاع الضيافة الكويتي منافساً لغيره من قطاعات الضيافة في الدول المجاورة.

جدير بالذكر أن هوريكا الكويت الـ 13 أقيم بمشاركة العديد من القطاعات العاملة في قطاع الضيافة وضم فعاليات متنوعة من بينها ندوات متخصصة، بالإضافة الي مسابقات الطهي وغيرها



الشيخ فهد اليوسف والمشاركين في المعرض

قطاع الضيافة يأتي لما يمتلكه هذا القطاع من إمكانيات نمو هائلة ونمو متزايد عاما بعد

في استراتيجية كويت جديدة 2035 وأضاف أن دعم الدولة المستمر لتطوير وتعزيز

الدخل وتفتح الكثير من مجالات التوظيف أمام خريجي الجامعات والمعاهد والدفع قدما



الشيخ فهد اليوسف مع جانب من منظمي المعرض

الدعم الكبير للمنتجات الوطنية والقطاعات الاقتصادية المتنوعة التي تحقق التنوع في مصادر

القطاعات التي أصبحت ركيزة رئيسية في نهضة وتطور الكثير من الدول. وأشارت إلى أن

الكبير الذي تبديه الدولة بقطاع الضيافة والقطاع السياحي وتشجيع الاستثمارات في تلك

في إطار اهتمام دولة الكويت بقطاع الضيافة والسياحة، قام النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع فهد اليوسف، بزيارة معرض هوريكا الكويت الـ 13 والذي أقيمت فعالياته لمدة 3 أيام في الفترة من 14 إلى 16 يناير 2024

دعم كبير وبهذه المناسبة، أوضحت مديرة عام شركة ليدرز جروب للاستشارات ورئيس اللجنة المنظمة للمعرض نبيلة العنبري: أن النائب الأول تجول في أجنحة المعرض وأبدى إعجابها بما شاهدته من منتجات الشركات المختلفة وكذلك الفعاليات المقامة على هامش فعالياته ولفتت العنبري أن الزيارة عكست الاهتمام

تسجيل 1100 علامة شهريا مقارنة بـ 600 قبل التحول الإلكتروني

## العلامات التجارية وبراءات الاختراع.. ركيزة أساسية لحماية الابتكار ودعم الاقتصاد الوطني

راشد العويهان: بدون حماية فكرية لا يوجد تنافس وتتحول السوق إلى فراصة كل شخص يسرق علامة الآخر

تحقيق مليون دينار شهريا هدف طموح يمكن الوصول إليه من خلال تحسين العمليات والخدمات

يتعدى على علامته وهذه الحماية تشجع على توسع الأعمال وفتح فروع جديدة. وقال إنه خطوات تسجيل علامة تجارية تبدأ بالدخول على الموقع الإلكتروني للإدارة ومن ثم اختيار خدمة (إيداع علامة جديدة) وبعدها تحديد الفئة المناسبة من بين 45 فئة للشعائر التجارية ومن ثم تقديم الطلب إلكترونياً. وأضاف أنه خلال تلك الفترة تتم مراجعة الطلب من قبل الإدارة والرد بالموافقة أو الرفض وفي حال الموافقة يتم دفع رسوم النشر ونشر العلامة لمدة 60 يوماً ووفقاً للقانون إذا لم يتم الاعتراض على العلامة خلال هذه الفترة يمكن دفع رسوم إصدار الشهادة عبر الموقع الإلكتروني حيث يتم إصدار الشهادة وتحميلها مع توقيع إلكتروني.

وأضاف أنه إذا تم تسجيل علامة تجارية في دولة الكويت فهي محمية في حال إذا أراد الشخص التوسع وبالنسبة للإجراءات القانونية بين أنه عند حدوث تعدد على علامة تجارية يمكن لصاحب العلامة تقديم شكوى للإدارة وتقوم الإدارة بفحص الشكوى والتثبت من الواقعة يمكن اتخاذ إجراءات قانونية مثل تحويل القضية للنيابة التجارية أو إلقاء المحل



راشد العويهان

إلى سبعة ملايين دينار (نحو 22.6 مليون دولار) مع إمكانية زيادتها إلى 12 مليون دينار (نحو 38.7 مليون دولار) مع المزيد من التحسينات.

وأفاد بأن الإدارة تسجل نحو 800 براءة اختراع سنوياً منها نحو 50 براءة اختراع كويتية مقابل 750 براءة اختراع مسجلة من خارج الكويت. وأكد أن حماية الملكية الفكرية ليست مجرد تنظيم قانوني بل هي أداة لتعزيز الاقتصاد الوطني وحماية المستثمرين وتحفيز الابتكار مؤكداً أهمية التزام الجميع بتسجيل حقوقهم لضمان الاستفادة الكاملة من الحماية التي توفرها الدولة.

وبين أن الهدف الأساسي هو حماية المخترعين وأصحاب المشاريع الصغيرة وكذلك جذب المستثمرين الأجانب من خلال توفير حماية قانونية وثقة في السوق الكويتي مؤكداً أن حماية الملكية الفكرية تشجع الشركات الأجنبية على دخول السوق الكويتي بمنتجات عالية الجودة وتمتع بتقليد المنتجات والعلامات التجارية مما يضمن تميز السوق الكويتي.

وأكد أن الإدارة مستمرة نحو تحسين وتطوير خدماتها الإلكترونية لتلبية احتياجات السوق والشركات مشيراً إلى أن تحقيق إيرادات تصل إلى مليون دينار شهرياً (نحو 3.2 مليون دولار) يعتبر هدفاً طموحاً يمكن تحقيقه من خلال تحسين العمليات والخدمات. وأضاف العويهان أن الإدارة تحقق إيرادات عالية مقابل تكاليف تشغيل منخفضة مضيفاً أن إيراداتها السنوية تصل

تعتبر إدارة العلامات التجارية وبراءة الاختراع في وزارة التجارة والصناعة من الإدارات الحيوية التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني عبر حماية الملكية الفكرية للمبتكرين وأصحاب العلامات التجارية.

وتعمل الإدارة على تنظيم وتطبيق القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية مما يعزز مناخ الاستثمار ويضمن المنافسة الشريفة بين الشركات والمستثمرين.

وتنقسم الملكية الفكرية إلى قسمين رئيسيين هما: الأول (الملكية الفكرية الأدبية) التي تشمل حقوق المؤلف مثل القصص والكتب والروايات والأفلام والمسرحيات والموسيقى والشعر والقصائد وهذه الحقوق تحميها وزارة الإعلام ممثلة في المكتب الوطني.

أما القسم الثاني (الملكية الفكرية الصناعية) التي تشمل براءات الاختراع والعلامات التجارية هذه الحقوق تتبع وزارة التجارة والصناعة والتي تخصص إدارتها إدارة العلامات التجارية وبراءات الاختراع.

وفي هذا السياق أجرت وكالة الإنشاء الكويتية (كونا) أمس الخميس لقاءً مع مراقب العلامات التجارية وبراءة الاختراع في وزارة التجارة راشد العويهان بهدف تسليط الضوء على أهمية العلامات التجارية وبراءات الاختراع في البلاد واستعراض الإجراءات المتبعة لتسجيل العلامات التجارية إضافة إلى التحديات التي يواجهها المبتكرون في حماية اختراعاتهم.

وقال العويهان إن نشأة الإدارة كانت في سنة 1962 مع إصدار قانون العلامات التجارية وقانون براءات الاختراع مضافاً أن هذه القوانين تنظم عملية تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع وآليات الحماية والعقوبات على المخالفين.

وأضاف أن عملية تسجيل العلامات التجارية في السابق كانت تأخذ وقتاً طويلاً قد تصل إلى سنتين أمام تطبيق النظام الإلكتروني في 2018 أصبحت العملية أسرع وأكثر سهولة مبيناً أن في

إشادة بالتدابير التحولية التي اتخذتها الإمارة العام الماضي لتعزيز مكانتها العقارية العالمية

## المستثمرون في عقارات دبي حققوا أرباحاً قياسية بقيمة 60 مليار درهم إماراتي



فiras المسدي

مكاسب رأس المال في السوق الثانوية ارتفعت بنسبة 34% في 2024 لتبلغ 32% من إجمالي قيمة البيع

لشركة "F&M العقارية": "إن مكاسب رأس المال الكبيرة التي حققها المستثمرون تؤكد على ديناميكية السوق وفعالية إطارنا التنظيمي، الذي تديره حكومة حكيمية."

"نتوقع أن تشجع هذه الأرباح إعادة الاستثمار وتجذب رأس مال جديد، حيث يدرك المستثمرون المرونة والإمكانيات طويلة الأجل لسوقنا"

وأضاف: "تشيد بدائرة الأراضي والأملاك في دبي على التدابير التحولية التي اتخذتها العام الماضي، وبتطلع إلى المزيد من التقدم في عام 2025، وتعزيز مكانة دبي العقارية العالمية."

وتعكس أرقام إعادة البيع الإجمالية القياسية لعام 2024، والتي ارتفعت بنسبة 21% في القيمة وبنسبة 14% في الحجم إلى 61.100 معاملة على أساس سنوي، تحول المشترين إلى المنازل

الجاهزة، وانجذاب المستثمرين إلى عائدات الإيجار المرتفعة، وترقيات البنية التحتية التي تزيد من جاذبية العقارات. وقد كان عام 2024 قياسياً على الإطلاق للعقارات في دبي، مع نمو سنوي في كل قطاع عقاري، توج بارتفاع بنسبة 42%

على أساس سنوي في الحجم الإجمالي لمبيعات الشقق، مع 141.168 معاملة بقيمة 260.6 مليار درهم إماراتي. وارتفعت مبيعات الفلل بنسبة 21.1% إلى 30.938 وحدة بقيمة 164.1 مليار درهم. وارتفعت معاملات العقارات التجارية بنسبة 10.1% في الحجم إلى 4.304 وحدة بقيمة 9.7 مليار درهم، في حين تم بيع 4.352 قطعة أرض بقيمة 86.5 مليار درهم، بزيادة بنسبة 2.6%.



مناطق سكنية بارزة مثل دبي مارينا ودبي هيلز استيت

حقق للمستثمرين في العقارات في دبي أرباحاً قياسية بلغت نحو 60 مليار درهم إماراتي من سوق إعادة البيع العام الماضي. وأظهر تقرير أصدرته شركة F&M "العقارية" أمس الخميس أن السوق الثانوية حققت مكاسب رأسمالية بقيمة 59.7 مليار درهم إماراتي في عام 2024، وهو ما يمثل 32% من إجمالي قيمة إعادة البيع الأعلى على الإطلاق في دبي والتي بلغت 188.1 مليار درهم إماراتي العام الماضي.

وفي إطار التأكيد على القيمة المرتفعة للاستثمار في العقارات في دبي وجاذبيتها العالمية، ارتفعت أرباح إعادة البيع الإجمالية العام الماضي بنسبة 34% مقارنة بعام 2023، لتكتمل بذلك قفزة هائلة بنسبة 1300% على مدى السنوات الخمس الماضية.

وأظهرت بيانات من DXBinteract تغطي 136 منطقة في جميع أنحاء الإمارة، أن أعلى مبلغ من مكاسب رأس المال 6.48 مليار درهم إماراتي، تم تحقيقه في نخلة جميرا.

كما ظهرت مناطق سكنية بارزة مثل دبي مارينا ودبي هيلز استيت ووسط مدينة دبي والخليج التجاري في المراكز العشرة الأولى من حيث مكاسب رأس المال السنوية.

وكذلك كانت قرية جميرا الدائرية، التي كانت أيضاً المنطقة الأفضل أداءً لمبيعات مطوري العقارات الجاهزة في عام 2024، واحتلت المرتبة الثانية بعد دبي مارينا في إجمالي معاملات إعادة البيع.

وقال فراس المسدي، الرئيس التنفيذي وقال العويهان إن الأفكار التجارية بجدانها لا يمكن تسجيلها بحقوق ملكية فكرية وإنما يمكن تسجيل المنتجات الناتجة عن هذه الأفكار مضيفاً أنه على سبيل المثال إذا كان لدى الشخص فكرة لمنهج معين وقام بتحويلها إلى منتج ملموس فإن هذا المنتج هو الذي يمكن حمايته وتسجيله.

وأضاف أنه إذا تم تسجيل علامة تجارية في دولة الكويت فهي محمية في حال إذا أراد الشخص التوسع وبالنسبة للإجراءات القانونية بين أنه عند حدوث تعدد على علامة تجارية يمكن لصاحب العلامة تقديم شكوى للإدارة وتقوم الإدارة بفحص الشكوى والتثبت من الواقعة يمكن اتخاذ إجراءات قانونية مثل تحويل القضية للنيابة التجارية أو إلقاء المحل